

زبدة الأصول

[290] هذا الكلام، قال فهو دليل بطلان الاول: (أي كون النهى عن استعلام الخير والشر)، اولا يكون سبب التحريم ما ذكره، بل مجرد النص المخصوص بذلك الفعل الخاص والوجه الخاص، أو يكون الاستخارة خارجة عنه بالنص. واما الاجماع فعن الشيخ في مسألة تعارض البينتين، اجماع الفرقة على ان القرعة تستعمل في كل امر مجهول مشتبّه، وفي مسألة تداعى الرجلين في ولد، ان القرعة مذهبنا في كل امر مجهول، وفي الوسائل دعوى الاجماع عليه. و في قواعد الشهيد ثبت عندنا قولهم عليهم السلام كل امر مجهول فيه القرعة. وعن السرائر في باب تعارض البيّنات واجماعهم على ان كل امر مشكل فيه القرعة، وقال ايضا في ذلك الباب واجمعت عليه الشيعة الامامية. ولا اظن على من تتبع كلمات الفقهاء في المسائل المختلفة ان يشك في كون العمل بالقرعة في الجملة اجماعي، وقد عمل الاصحاب باتفاق أو خلاف في موارد كثيرة، واليك طرف منها، تشاح ائمة الجماعة مع عدم المرجح، قصور المال عن الحجتين الاسلامية، والنذرية، واختلاط الموتى في الجهاد، وفي التزاحم، على مباح أو مشترك كمعدن، أو رباط مع عدم قبوله القسمة، وفي صورة تساوى بينتي الخارجتين، وفي تنازع صاحب العلو والسفل في السقف المتوسط، وفي الخزانة التي تحت الدرج، وفي بينتي المتزارعين إذا تعارضتا في المدة والحصة، وفي الوصية بالمشترك اللفظي، وفي الوصية بما لا يسعه الثلث مع العلم بالترتيب والشك في السابق أو مع الشك في السابق والاقتران، وفي ابتداء قسمة الزوجات، وفي حق الحضانة وفي اخراج المطلقة مطلقا، أو إذا مات ولم يعين، وفي اخراج مقدار الثلث مع تعدد المدبر، وفي ميراث الخنثى على قول ومن ليس له فرج على الاشهر، وفيما لو اشتبه الولد في كونه لعبد أو حر أو مشرك، وفي اشتباه الغنم الموطوءة، وفي من اوصى بعق ثلث ممالكه، وفي تعدد السيف والمصحف في الحبوة، وفي ميراث الخامسة مع المشتبهة بالمطلقة، وفي تساوى البنيتين في اللقطة الى غير ذلك من الموارد الكثيرة مما لا يبقى لاحد الشك في ان مشروعية القرعة في الجملة متفق عليها حتى في الموارد التي لم يرد فيها نص خاص.